

المواطن يدفع ثمن فشل النظام

سعد الدين منصوري

درجت الدولة السعودية في الأزمات الاقتصادية التي تواجهها نتيجة انهيار أسعار النفط في 1986، و1998، وأخيراً 2009، وما تلاها، إلى اعتماد تدابير موحّدة: خفض الإنفاق الحكومي، وقف أو التقليل قدر الإمكان من الخدمات الرعوية، والاقتراض من البنوك المحلية أو الأجنبية أو بيع السندات. في كل الإحوال، فإن سياسة التقشف القاسية تركت مفعولها العاجل والمباشر على الأوضاع المعيشية للمواطنين، حيث تبدأ الحكومة برفع الدعم عن الوقود والكهرباء والماء والمنتجات الزراعية، وتزيد من الرسوم والضرائب على الخدمات العامة، والتي تأخذ شكلاً تصاعدياً مع كل أزمة، حيث شملت هذه المرة فرض ضرائب على الطرق السريعة، وعلى النطافحة، ورفع أسعار المخالفات المرورية، أول وأخطر تظاهرات الأزمة الاقتصادية تمثّل في الهرة العنيفة التي أصابت قطاع المقاولات، إذ داهمت كبريات شركات المقاولات مثل بن لادن وسعودي أوجيه أزمة سيولة جعلتهما عاجزتين عن سداد مستحقات العاملين والبنوك، ما تسبّب في مظاهر احتجاجات غاضبة.

وب الرغم من قرار وزارة المالية صرف مستحقات شركات المقاولات لدى الحكومة على دفعات، فإنه لم يضع نهاية سعيدة للأزمة المتفاقمة بين شركات المقاولات وموظفيها. مما إن بدأت الوزارة بصرف الدفعة الأولى حتى استحوذت مصارف عدّة على مستحقاتها فور إيداعها في حسابات الشركات، ما حرّمها من إمكانية الاستفادة من الأموال في تيسير مهماتها واستكمال مشاريع البناء والتسييد التي يعمل قطاع المقاولات على تنفيذها. وبحسب رئيس اتحاد المقاولين العرب فهد الحمادي إن بعض البنوك سحب 90 في المئة من تلك المستحقات وتركت لشركات المقاولات 10 في المئة فقط. في حين أن البعض الآخر منها سحب المبالغ كافة التي أودعتها وزارة المالية في حسابات شركات المقاولات».

أكثر من ذلك، فقد انهارت آمال شركة سعودي أوجيه في منع انهيار التام، بعد رفض مجموعة ساما المالية اقتراحاً من الشركة بتجميد سداد ديونها البالغة نحو 3.47 مليار دولار، بحسب وكالة بلومبيرغ الأمريكية في 7 ديسمبر الجاري. وكانت سعودي أوجيه تأمل في تجميد السداد لمنع الدائنين من مقاضاة الشركة ريثما تعقد صفقة على إعادة جدولة ديونها.

بدا الوضع أشد تعقيداً مما تخيّله السلطات السعودية، فتدابير التقشف المعتمدة كانت فجائية وراديكالية، الأمر الذي أربك حسابات قطاع واسع من المواطنين. ويمكن أن نلاحظ ذلك في مؤشرات تكاليف المعيشة بحسب احصائيات وزارة المالية السعودية. وبصورة عامة، فإن تكلفة السكن، والمياه، والكهرباء، والوقود ارتفعت في الفترة ما بين 1999 – 2015 بمعدل الضعف، فيما ارتفعت تكاليف السلع والخدمات المتنوعة إلى الثلث في الفترة ذاتها..

في الواقع الأمر أن 2007 كان العام الذي وضع كحد نهائي لبلوغ النسبة المئوية وفيما بعد ذلك بدأ تكاليف المعيشة تأخذ بالإرتفاع وبلغت أقصاها في 2015، ولاشك أنها في العام 2016 قد سجلت رقمًا قياسيًا في كل المجالات، ولاسيما في مجالات الوقود والاتصالات والسلع والأغذية والنقل.

ارتفعت الأسعار بأكثر من ستة أضعاف منذ عام 1982 حتى عام 2016، في المقابل لم ترتفع الرواتب سوى مرة ونصف. وفي 28 ديسمبر 2015 صدر قرار مجلس الوزراء برفع الدعم عن المشتقات البترولية، وزيادة أسعار الكهرباء، والماء، والوقود.

تم رصد أهم 7 قرارات مالية تركت تأثيرها المباشر على حياة الأفراد في المملكة السعودية، والتي وضعت في سياق تطبيق رؤية التحوّل 2030 عبر تخفيف معدل الانفاق الحكومي وزيادة إيرادات الدولة. ومن أبرزها، ما جاء في قرار مجلس الوزراء في 25 سبتمبر 2016 رقم (551) إذ أجريت تعديلات جوهيرية على نظام الرواتب، والبدلات، والعلاوات، والمزايا المالية إما بالإيقاف أو التخفيف.

لقد تم إلغاء أو إيقاف عدد من البدلات، والمكافآت، والمزايا المالية على جميع الأجهزة الحكومية، والتي بلغت 51 بدلًا تشمل:

– بدل الاعانة، وبدل السكن، وبدل النقل، وببدل طبيعة العمل والتي تصل في كثير من الأحيان إلى ما يعادل نصف المرتب الشهري، ووقف صرف بدل الانتقال الشهري للموظف خلال مدة الإجازة، وببدل عدوى وضرر (بالنسبة للعاملين في الحقل الصحي أو متعلقاته، مثل الحقل الزراعي والصناعي وغيرهما)، وببدل خطر.

– مكافأة التفوق، التي تصرف للموظف المتفوق في الدورات التدريبية؛ وببدل مظہر المنصوص عليه في لائحة الوظائف الدبلوماسية؛ وببدل الأجازة السنوية المقرر في بعض المؤسسات والهيئات العامة؛ وببدل الترحيل للمتدرب المقرر في لائحة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وببدل تكليف للموظف المكلف بمهمة رسمية خارج مقر عمله، بالإضافة إلى تأمين وسيلة السفر له ولعائلته المرافقين له المنصوص عليهم في لائحة موظفي الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

– المكافأة الشهرية المضاافة على الراتب، والمقررة في لائحة موظفي ومستخدمي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمكافأة الشهرية المقرّرة لمنسوبي المؤسسة العامة للصناعات العسكرية؛ وببدل ندرة التخصص؛ ومكافأة اللجان الدائمة التي تصرف مقابل الجلسات أثناء الدوام، للمشمولين باللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس، ومن في حكمهم؛ وللائحة المنظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريب بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؛ وكذلك مكافأة التأهيل

الأكاديمي للنبط؛ ومكافأة الشهادات العلمية للأفراد؛ ومكافأة الأعمال الجليلة.

- بدل التعين؛ وبدل الترحيل لمن ينتدب مدة أو مدة متواصلة تزيد على 90 يوماً؛ ومكافأة بقاء الموظف المنتهي خدمته لتسليم ما في عهده؛ ومكافأة الحاسب الآلي؛ ومكافأة الدارسين أثناء عملهم في الخارج؛ وبدل طبيعة عمل رؤساء كتابات العدل وكتاب العدل؛ والعلاوة الإضافية عند الترقية؛ ومكافأة ضبط التستر.

يضاف إلى ذلك إيقاف التعين أو التعاقد على جميع الوظائف والبنود والبرامج (الشاغرة فعلاً) في جميع السلاسل الوظيفية التي تصرف اعتماداتها من الخزينة العامة للدولة، حتى نهاية العام المالي 2016.

في المقابل، صدرت قرارات متواترة تقضي بفرض رسوم جديدة على تأشيرات العمل، وتشمل الخروج والعودة المفردة للمقيمين، وكذلك العمالة المنزلية، واعتماد التقويم الميلادي بدلاً من الهجري في جميع هيئات وكيانات الدولة بما فيها التعاملات المالية الخاصة بصرف الرواتب وعلاوات الموظفين، والذي أجرى تعديلاً في مواعيد صرف الرواتب، وكان الهدف هو توفير نصف شهر من رواتب الموظفين سنوياً، حيث أن السنة الهجرية تنقص عن الميلادية بنحو 15 يوماً.

وجاء في رسوم المخالفات المرورية والتي أقرّت من قبل مجلس الوزراء في 9 أغسطس 2016 وشملت 21 مخالفة، ورفع قيمة مخالفة عدم الإبلاغ عن الحوادث أو مساعدة المصابين إلى 10 آلاف ريال والسجن لمدة تصل لثلاثة أشهر. التفحيط مخالفة مرورية، ستواجه بغرامة 20 ألف ريال في المرة الأولى وتصاعد للثانية، وأن الحد الأقصى 60 ألف ريال مع حجز المركبة، والنظر في مصادرتها.

كما تم فرض غرامة لا تقل عن ألف ريال من ضمنها الوفوف على خطوط السكة الحديدية، ورفع غرامات بعض من المخالفات إلى 3 آلاف ريال كحد أدنى، و6 آلاف ريال كحد أعلى مع حجز المركبة على المخالفات على بعض المخالفات مثل قطع الإشارة الحمراء، واستخدام لوحة غير عائد للمركبة، وغيرها. ومن بين الرسوم الجديدة تلك المفروضة على الطرق السريعة، وفي الطريق رسوم على (الزبالة)؛ وعلى إيجارات المساكن والأماكن التجارية.

وقد أثارت حزمة الضرائب الجديدة موجة سخط واسعة، كونها تأتي متزامنة مع إلغاء البدلات بما تمثله من جزء جوهري من بنية الراتب الشهري للموظفين عموماً. وبحسب استطلاع قام به برنامج ريالي للوعي المالي المقدم من مجموعة سدكو القابضة بالتعاون مع موقع سوق المال دوت كوم، حول الثقافة المالية للفرد في السعودية، بأن أكثر من 86% من المشاركون عانوا من التعثر المالي، وإن أكثر الأقساط التي تتعذر بها المشاركون كانت القروض بنسبة 44%， وأن 42% من المشاركون في الاستبيان تخطّت أقساطهم الشهرية 60% من الراتب الشهري. وللسبب هذا، تم رفض تمويل 57% منهم من قبل البنوك بسبب ارتفاع معدل عبء المديونية لدى العملاء أكثر من النسبة المحدّدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وهي

من جهة ثانية، تعد البطالة معياراً فارقاً في قياس مستوى الأداء الاقتصادي، إذ إن انخفاض نسبة العاطلين عن العمل يؤشر إلى نشاط اقتصادي متضاد وقدر على استيعاب أعداد من القادرين على العمل. في المقابل، تمثل زيادة نسبة العاطلين عن العمل مؤشراً على انكماش اقتصادي يقول إما إلى إغلاق باب التوظيف أمام القادرين على العمل أو تسریح أعداد من العمال لاحتلال معادلة الانتاج والتسويق. فقد بلغت البطالة بين السعوديين، بحسب التقارير الرسمية، 11.75% لعاميin متتاليين، أي بواقع 651.305 مواطناً، عدا عن الأعداد الغفيرة من المؤهّلين للعمل ولكن لا يحصلون على الوظائف المناسبة مع تخصصاتهم العلمية.

ويلفت التقرير الاقتصادي لعام 2014 والمصدر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية إلى زيادة معدل البطالة بين الشباب في العام 2014 بالمقارنة مع 2013، وفي الفئة العمرية (من 20-29 سنة) من 28.4% إلى 28.6% وكذلك الحال بالنسبة للإناث في الفئة العمرية نفسها. كما بلغ معدل البطالة لدى الجامعيين في عام 2014 ليصبح 17.5% مقارنة بنسبة 16.6% في عام 2013.

وكانت الهيئة العامة للإحصاء السعودية، وهي مؤسسة حكومية، قد أعلنت في تقرير لها عن الربع الثالث لعام 2016 بأن نسبة العاطلين عن العمل لمن تفوق أعمارهم 15 عاماً هو 12.1%، بما يشير إلى زيادة ملحوظة عن العام 2015. وبلغت نسبة بطالة السعوديين في الفئة العمرية من 25 - 29 عاماً نحو 39%， في حين بلغت 54% لدى حملة شهادة البكالوريوس.

وفيما كان عدد العاطلين عن العمل بنهاية العام 2015 هو 363.8 عاطل، فإن عدد العاطلين، بحسب التقرير سالف الذكر، في الربع الثالث من 2016 قد بلغ 693.8 ألف عاطل. وتذكر وحدة التقارير في صحيفة (الاقتصادية)، أن معدل البطالة في نهاية الربع الثالث هو الأعلى منذ الربع الثالث 2012. وبحسب تقديرات شركة ماكنزي للاستشارات فإن معدل البطالة في السعودية يمكن أن يصل بحلول عام 2030 إلى 22% بواقع 2.2 مليون عاطل، ويتراجع دخل الأسرة الحقيقي بمعدل 20% أخرى.

في حقيقة الأمر، إن تقديرات الخبراء الاقتصاديين المحليين تختلف تماماً عن الأرقام الرسمية وتفيد بأن نسبة البطالة أعلى مما تذكره الهيئات الحكومية، وأن هناك ما يشبه البطالة المضلّلة أو الخفية، وهي بحسب المحلل الاقتصادي برجس البرجس الوظائف المتداولة، التي يعمل فيها كثير من السعوديين، في ظل معيشة باهظة الكلفة، بما يجعل الراتب الذي يحصل عليه الموظف قاصراً عن تغطية النفقات المضروبة الأساسية مثل السكن، والنقل، والأكل واللباس، إضافة إلى فواتير الكهرباء، والماء، والوقود.

وعطفاً على تلك المعايير تنقص مصادر أخرى معطيات الهيئة الوطنية للإحصاء وترى بأن نسبة البطالة أعلى بكثير مما ورد في تقرير الهيئة، وأن الرقم قد يصل إلى 1.6 مليون عاطل، أي ما نسبته 36% وليس 12.1% بحسب تقدير الهيئة، بناء على تعريف متحفّظ للعاطل عن العمل.

في التقويم الإجمالي، ألغت السلطات السعودية في ضوء تجارب سابقة طبيعة ردود الفعل المتوقّعة، وإن

سياسة التقشف المعهود بها ليست الأولى، فقد جرى تطبيقها مرات عدّة. ولكن ما يفرق هذه المرة أن تدابير التقشف تأتي في ظل مرحلة تحوّل سياسي واقتصادي محلي وتطوّرات دقيقة إقليمية دولية. فالجيل الذي يدير البلاد ليس هو الجيل الذي حكم على مدى أكثر من ستة عقود، وإن انتقال السلطة إلى جيل جديد، شاب في الغالب، له مخاطر، بسبب قلة الخبرة، وافتقاره للخصائص الكاريزمية، كما أن التحوّل الاقتصادي بالانتقال من اقتصاد قائم على النفط إلى آخر قائم على الاستثمار ليس تحوّلاً سهلاً بل يتطلب عملية انقلابية في مجمل مؤسسات الدولة، وسياساتها، وأبنيتها، وثقافتها، وهذا أمر لا يضطلع به شخص بعينه. كل ذلك يجري في ظل تصدّع الثقة بين المجتمع والسلطة، ولا ريب أن القرارات الراديكالية ذات الصلة بالوضع المعيشي للمواطن لا يمكنها صوغ مناخ ثقة، عطفاً على الرهان النمطي على سياسات ريعية تنطوي على أهداف متعدّدة من أبرزها ربط السكان المحليين بالدولة بوصفها مصدر الإطمئنان على الأوضاع المعيشية للمواطن، ومصدر الثقة الذي يجب أن يبقى ثابتاً وفاعلاً. ولاريـب أيضاً، أن الفرمانات المالية الراديكالية قد زعزّت أسس الإطمئنان والثقة لدى قطاع واسع من السكّان، ولاسيما العاملين في القطاع الحكومي. فقد عادت نوبات القلق الشديدة إزاء المستقبل القريب، والعائد لنوع السياسات المالية والاقتصادية التي ألحقت أضراراً مباشرة وفادحة بالمواطن، فيما تلوذ القيادة السياسية في المملكة (وتشمل الملك وولي العهد وولي ولي العهد) بالصمم إزاء ما ينبغي فعله لمواجهة تداعيات القرارات الحكومية. لم يعد القلق مقتصرًا على شريحة صغيرة بل هو إحساس ينتاب قطاع واسع من المواطنين.

خلاصة الأمر، إن الرسائل التي تبعث بها التقارير الاقتصادية الصادرة عن مؤسسات محلية ودولية حول تدهور الأداء الاقتصادي المحلي، ونسب البطالة والفقر المرتفعة، إلى جانب تدابير التقشف الصارمة والتي تلامس الحياة اليومية للمواطنين، والارباك المتفاقم في الأسواق المالية والعقارات المصاحبة لعمليات تسريح جماعية للعمال، تبعث على القلق من المستقبل. إن لجوء الحكومة السعودية إلى وسائل أخرى بغرض إحباط مفعول ردود الفعل الاحتجاجية الأولية على الأوضاع الاقتصادية المتردّية عبر زيادة مستوى التخويف، أو حتى التمويه بهدف تظهير ما يشبه الحقيقة لطمس الحقيقة الفعلية، لإقناع الناس ولو مؤقتاً بأن حالهم أفضل، بالمقارنة مع غيرهم، أو توظيف القيم الوطنية في إسكان الغالبية المحرومة وإيصالها لقناعة بضرورة الصمت إزاء الصعوبات المعيشية التي تعاني منها قد تؤجّل لحظة الإنفجارات الشعبية على خلفية الأعباء الاقتصادية الضاغطة، ولكنها قد تجعل من العواقب النهاية غير قابلة للسيطرة. على أية حال، فإن انهيار الحقائق المفزعـة حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمستقبلية لا يدع مجالاً للمناورة وخداع الذات.